مجلة العميد

Journal Homepage: https://alameed.alameedcenter.iq/
ISSN: 2227-0345 (Print) ISSN 2311-9152 (Online)

التقدير النحوي عند أبي حيّان في تفسير البحر المحيط

حيدر حمود عبد الأمير[1]

١-المديرية العامة للتربية/ محافظة كربلاء المقدسة، العراق؛ hhalasdy731@gmail.com
ماجستير في اللغة العربية/ مساعد مدرس

تاريخ الاستلام:
٢٦/ ١/ ٢٠٢٢

تاريخ القبول:
٨/ ٥/ ٢٠٢٢

تاريخ النشر:
٣٠/ ٦/ ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:
التقدير النحوي، الأسس، تقدير إعراب، تقدير معنى.

ملخص البحث:

يعد النحو العربي علماً من علوم العربية الوثيقة الصلة بالنص القرآني، لكونه الأساس الذي تقاس عليه التحولات اللغوية الإعجازية لتراكيب القرآن الكريم وأساليبه، ولذلك كان الأساس الذي انطلق منه العلماء الأوائل، ولاسيما المفسرون، فقد كان النحو ومباحث اللغة الأخرى منطلقهم فيما يسمى بـ"التفسير اللغوي للقرآن الكريم"، وقد شاع في النحو العربي نوعان من التقدير خاصة في مجال الاعراب وتوجيهه: تقدير اعراب وتقدير معنى، فهذان التقديران لهما أهميّة كبيرة في تفسير الجملة العربية وتحليلها الى عناصرها الاساسية، إذ يعد التقدير من الاسس التي نبنى عليها النحو؛ لارتباطه بكتاب الله من جهة، وبكلام العرب الفصحاء ووجوده في الشعر والأمثال والأقوال المأثورة من جهة اخرى.

السنة(١٢)-المجلد (١٢)
العدد (٤٦)
ذو الحجة ١٤٤٤هـ
حزيران ٢٠٢٣ م

DOI
10.55568/amd.v12i46.53-74

CC BY NC

Linguistic Consideration of Abihyan in Explicating Albahr Almuhyt

Haider Humoud Abidalameer[1]

1- General Educational Directorate of Karbala, Iraq; hhalasdy731@gmail.com
MA in Arabic Language/ lecturer Assistant

Received:
26/1/2022
Accepted:
8/5/2022
Published:
30/6/2023

Keywords:
grammar appreciation, the foundations, Arabic appreciation, appreciation meaning.

Al-Ameed Journal
Year(**12**)-Volume(**12**) Issue (**46**)
Dhu al-Hijjah 1444 AH
June 2023 AD

DOI
10.55568/amd.v12i46.53-74

Abstract

Arabic grammar is one of the sciences of Arabic closely related to the text, on which the miraculous linguistic transformations of the structures and methods of the Glorious Quran were taken from it. In Arabic, there are two types of appreciation, especially in the field of syntax and guidance: Linguistic Explication of Quran.

These two scales are of importance in interpreting the Arabic sentence and analyzing it into its basic elements.

Appreciation is one of the foundations upon which grammar is built, due to its connection with the Book of Allah on the one hand, and with the words of the eloquent Arabs and its presence in poetry, proverbs and aphorisms on the other hand.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

أوّل دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه الميامين.

إنّ للقرآن الكريم أثراً في مسار الدراسات اللغوية عند العرب، إذ يعدُّ النحو العربي علماً من علوم العربية الوثيقة الصلة بالنص القرآني، لكونه الأساس الذي تقاس عليه التحولات اللغوية الإعجازية لتراكيب القرآن الكريم وأساليبه، ولعلّ اهميّة التقدير النحوي تبرز في تكوين التصورات النحوية عن التراكيب في اللغة العربية، وتنوعها في سياقات مختلفة.

فتقدير الإعراب يختص بمعالجة نحوية تفترض تراكيب نحويّة مُقدّرة، تنبثق عنها أنماط وأشكال ظاهرة يختفي فيها عنصر من العناصر الأصلية المفترضة، إذ يُراعى ذلك المكوّن المحذوف في الاعراب، أمّا تقدير المعنى فهو تقدير محذوف يتم به المعنى لا التركيب النحوي، فالعنصر المحذوف هنا لا يدخل في الإعراب الفني.

وتكمن اهميّة البحث في كونه اتخذ من النحو باباً بحثنا من طريقه جزئية التقدير والدلالة عند أبي حيّان في تفسيره، والتفريق بين تقدير الاعراب وتقدير المعنى، والوصول الى معرفة مدى تأثير التقدير النحوي في تحديد دلالة الآيات في القرآن الكريم، فهناك بعض التراكيب لا يستقيم معناها إلّا تقدير الإعراب واكتمال عناصر الجملة نحويا، ومنها ايضا ما لا يعتمد على توافر عناصر الجملة نحوياً؛ بل يعتمد على ما خرج اليه المعنى المراد، ومن الامور التي دفعتني لاختيار الموضوع، الاعتناء بلغة القرآن الكريم، ومعرفة ظاهرة التقدير النحوي، وإبراز مواطن التقدير في تفسير أبي حيّان، والتي عكست مدى بلاغة الكتاب الكريم.

ولا يخلو البحث من صعوبات تعتريه، فالعقول تبقى عاجزة عن الالمام بمعانيه، والافهام تبقى قاصرة عن بلوغ كمال دلالاته، لذلك كان على الباحث ان يعتصم بآراء النحاة والمفسرين لبيان مذهب أبي حيّان في تقديراته النحوية، أضف الى ذلك كثرة آراء العلماء في التقديرات ممّا دفعني الى التعمق في قراءتها وتوظيفها بما يناسب مادة البحث.

وقد اعتمدت في دراستي المنهج الوصفي التحليلي، وقُسّم البحث على مبحثين، سبقهما تمهيد بيّنتُ فيه المعنى اللغوي والاصطلاحي لمفردة "التقدير"، وتناولت فيه الضوابط والاسس التي وضعها النحويون في التقدير النحوي، أمّا المبحث الأول فكان بعنوان تقدير الاعراب، وأمّا المبحث الثاني فتناولت فيه تقدير المعنى، واعقبهما اهم النتائج، ومن ثم قائمة المصادر والمراجع.

التمهيد:

التقدير في اللغة: التقدير في المعاجم العربية خرج الى عدة معانٍ منها: القياس والحكم والتهيؤ والبلوغ، فجاء في لسان العرب ((القَدَرُ القضاء الموفّق يقال قدَر الاله كذا تقديرا، وإذا وافق الشيء الشيء قلت جاءه قَدَرَهُ، ابن سيده: القَدْرُ والقَدَرُ القضاءُ والحكمُ، وهو ما يَقْدِرُهُ الله عزّ وجلّ من القضاء والحكم))[١]، فالمعنى عنده هو القضاء والحكم، وجاءت مادة "قدر" في تاج العروس بمعنى القياس ((القَدْرُ: قياس الشيء بالشيء، يُقال: قَدَرَه به قدْرا وقَدَّرَهُ إذا قاسه، ويُقال أيضا: قَدَرْتُ لأمرِ كذا أَقْدِرُ له، بهذا المعنى))[٢].

التقدير اصطلاحاً: التقدير هو مصدر الفعل "قدّر"، ويُراد به ((نية الشيء وتصوره ووجوده وكثيرا ما يستعمل في المواطن التي يقع فيها الحذف أو التي تحتاج فيها الكلمات إلى ما يكمل معانيها))[٣]، أو هو ((حذف الشيء مع إبقاء دليل عليه، وقيل: هو الحذف على نية الإبقاء))[٤]، فالتقدير هو أسلوب يلجأ إليه النحويون عندما تستدعي الصناعة النحوية ذلك، فهناك الكثير من المواضع في الكلام العربي يعتريها الحذف؛ فيضطر النحاة الى التقدير فيه لتتمة المعنى، ولئلا تنخرم أصولهم، ويفهم مما تقدم ان وجود التقدير في الكلام يستدعي وجود الحذف مع ترك دليل عليه، وان الغاية منه هو الوصول الى المعنى المراد، مع مراعاة القواعد النحوية، ولذلك ينبغي في التقدير الصحيح للمحذوفات أن يُراعى فيه أمران أساسيان: الأول: المعنى، والثاني: الصناعة النحوية والمراد بها الأصول النحوية العامة والقواعد الخاصة المنصوص عليها، فقد تكون هناك بعض التقديرات يمنعها النحويون؛ لتعارضها مع مقررات نحوية من أصول عامة وقواعد خاصة، وإن كان المعنى يُجيزها.

١ ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب، ط٣ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، الجزء الخامس ٧٤.
٢ الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، د.ط. (دار الهداية، د.ت) الجزء الثالث عشر ٣٧٤.
٣ اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة؛ دار الفرقان، ١٩٨٥م)، ١٨٢.
٤ الملح، حسن خميس. نظرية الاصل والفرع في النحو العربي، د.ط. (عمان، الأردن: دار الشروق، ٢٠٠١م)، ١١٥.

((والمقدّر في الكلام هو ما يكون قد فهم من الكلام ودلّ عليه سياق القول فترى المحذوف جزءاً من المعنى كأنك نطقت به، وإنّما تخففت بحذفه وآثرت الإيجاز بتركه، وهذا أمر شائع في كل لغة، بل هو في العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم))[٥]، فالعربية تتسم بالإيجاز والتخفيف في الكلام؛ وهذه من الميزات التي اتصفت بها، لتدل على عنصر محذوف ومقدّر يدل عليه سياق القول، ففي العربية هناك تقديران في الكلام: الأول: تقدير اعراب ويكون في تقدير عامل محذوف على الأكثر، والثاني: تقدير معنى: ويكون في تقدير عنصر محذوف يتم به المعنى ويستقيم، ويفسّر الغموض، وتُرفع به اشكالية المعنى في التركيب، ولكن هذا الاخير لا يدخل في الإعراب.

وهناك جملة من الضوابط والأسس تخص التقدير وضعها النحويون سنقف عليها، قبل الشروع بالجانب التطبيقي ومنها:

١ـ بيان مكان المقدّر: ((القياس أن يقدّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين الحذف ووضع الشيء في غير محله، فيجب أن يقدّر المفسّر في نحو "زيداً رأيتُهُ" مقدما عليه، وقد جوّز البيانيون تقديره مؤخرا عنه، وقالوا لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يرتكب ذلك عند تعذّر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك))[٦].

٢ـ بيان كيفية التقدير: ((إذا اقتضى التأويل تقديرات كما إذا استدعى تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدّر أن ذلك كله قد حذف دفعة واحدة بل على التدريج))[٧].

٣ـ ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن[٨].

٤ـ ((ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لنقل مخالفة الأصل وذلك كان تقدير الأخفش في "ضربني زيداً قائماً": ضربَهُ قائمًا أولى من تقدير باقي البصريين: حاصل إذ كان أو إذا كان قائما؛ لأنه قدّروا الاثنين وقدّروا الخمسة، ولأنّ التقدير من لفظ أولى))[٩]، فكلما قلّ المحذوف في الكلام، قلّ الخروج عن الأصل.

٥ مصطفى، ابراهيم .إحياء النحو، د.ط. (القاهرة، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٧٢م)، ٣٥.
٦ الانصاري، ابن هشام جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، د.ط. (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م)، الجزء الاول ٧٩٩.
٧ أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، د.ط. (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ٢٠٧.
٨ أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٠٧.
٩ أبو المكارم ٢٠٧.

وممّا تقدّم نجد أن التقدير هو واقع ملموس في اللغة، وليس مرفوضا من حيث المبدأ، إذا كان مطابقا للأسس أو الشروط التي وضعها النحويون له، فالكثير من التقديرات يفرضها واقع اللغة وتركيبها، ومن خلال ما تم تناوله في المبحثين من مسائل، وجدنا أنّ أبا حيّان في تقديراته النحوية أمّا موافقا أو مخالفا أو مضعّفاً أو مرجّحاً لآراء علماء النحو والمفسرين، وبحسب تناوله للشواهد القرآنية، ومستدلا على ذلك بالبراهين والأدلة.

المبحث الأول: تقدير الاعراب

قال تعالى: ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لا يَعْلَمُونَ)) (البقرة : ١٣) وقعت "الكاف" من قوله "كما آمن" صفة في موضع نصب على المصدر المُقدّر، وذهب أكثر المعربين الى هذا الرأي ((وأكثر المعربين يجعلون ذلك نعتاً لمصدر محذوف التقدير عندهم: آمنوا إيمانا كما آمن الناس، وكذلك يقولون: في سير عليه شديد أو: سرْتُ حثيثاً، إنّ شديداً وحثيثاً نعت لمصدر محذوف التقدير: سِيرَ عليه سَيراً شديداً، وسرتُ سيراً حثيثاً، ومذهب سيبويه(ت ١٨٠ هـ) رحمه الله أنّ ذلك ليس بنعت لمصدر محذوف وإنّما هو منصوب على الحال من المصدر المضمر المفهوم من الفعل المتقدم المحذوف بعد الاضمار على طريق الاتساع، وإنّما لم يجز ذلك لأنّه يؤدي إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في غير المواضع التي ذكروها، وتلك المواضع أن تكون الصفة خاصّة بجنس الموصوف نحو: مررتُ بكاتبٍ ومهندسٍ أو واقعة خبرًا نحو: زيدٌ قائمٌ أو حالاً نحو: مررتُ بزيدٍ راكباً أو وصفاً لظرف نحو: جلستُ قريباً منك أو مستعملة استعمال الاسماء وهذا يُحفظ ولا يقاس عليه نحو: الأبطح والأبرق))[١٠] فسيبويه قد ذهب في هذا الموضع الى النصب على الحال، وليس لأنه صفة لمصدر محذوف لأسباب ذكرها آنفًا، وقد تبنّى هذا الرأي أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ) ((وإذا خرجت الصفة عن هذه المواضع لم تكن إلّا تابعة للموصوف ولا يُكتفى عن الموصوف ألا ترى أنّ سيبويه منع: أَلا ماءً ولو بارداً وإن تقدّم ما يدلُّ على حذف الموصوف وأجاز: ولو بارداً لأنّه حالٌ، وتقرير ذلك في كتب النحو))[١١].

١٠ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق. جميل، صدقي محمد (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ)، الجزء الاول ١١٠.
١١ الأندلسي. ١١٠.

أمّا "ما" من قوله "كما آمن الناس" فمصدرية، والتقدير: كإيمانِ النّاسِ فينسبك منها "ما" والفعل بعدها مصدراً مجروراً بكاف التشبيه والتي هي صفةٌ لمصدر محذوف أو حالٌ على القولين الآنفين[١٢]، ومن ذلك نجد ان أبا حيّان في موضع "الكاف" قد تبنّى الرأيين معاً، أمّا صفة لمصدر محذوف على رأي المعربين، أو حال على رأي سيبويه، وهي في موضع نصب في كلا الموضعين.

قال تعالى:(وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا) (الاعراف:١٥٥). ذهب أبو حيّان الى تقدير "من قومه" في هذا الموضع مفعولا به ثانياً للفعل اختار وهو منصوب على نزع الخافض، إذ بحذفه نفذ الفعل الى المفعول المحذوف منه حرف الجر، و"سبعين" هو المفعول الأول للفعل "اختار"، وهو رأي الجمهور، وقد ضعّف أبو حيّان من ذهب الى اعراب "سبعين" بدلاً ((ومن أعرب قومه مفعولا أوّل وسبعين بدلاً منه "بدل بعض من كل" وحذَفَ الضمير أي سبعين رجلاً منهم احتاج الى تقدير مفعول ثانٍ وهو المختار منه فإعرابه فيه بعد وتكلّف حذْفٍ في رابط البدل وفي المختار منه))[١٣ ١٤]، ويفهم من ذلك أن ضعف هذا الرأي يعود لأمرين:

الأول: ان الاختيار لابد فيه من مختار ومختار منه، وإذا أُعرب "سبعين" بدلاً يكون المختار منه محذوفا "وهم بنو إسرائيل"، وما هو واحد في نفسه لا يصح اختياره، الثاني: أنّه لابد من رابط بين البدل والمبدل منه، وقد قُدّر بـ "منهم"، وقد أجاز العكبري (ت ٦١٦ هـ) إعراب سبعين بدلاً؛ ولكن على ضعفٍ، وحجته في ذلك "رفضه اعراب سبعين بدلا" لأنّ المبدل منه في نية الطرح والاختيار لا بد له من مختار ومختار منه، ومن المحدثين من رجّح اعراب "سبعين" على البدلية لان المبدل في نية الطرح هنا ولا اشكال عند التأمل، فإسقاط حرف الجر قُصِد منه النعي على بني اسرائيل لكثرة تمردهم وعصيانهم على الله تعالى، ودوام مخالفتهم لنبيهم، حتى كأنّه لم يجد فيهم خيارا غير هؤلاء السبعين، فهم القوم كل القوم والبدل هنا هو "بدل كل من كل"[١٥ ١٦]. وفي قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا الله رَبَّكُمْ)) (الطلاق: ١)، اللام في

١٢ الأندلسي. البحر المحيط في التفسير. ١١٠.
١٣ الأندلسي. ١١٠.
١٤ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في أعراب القرآن، د.ط. (د.م.: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط.)، الجزء الاول ٥٩٧.
١٥ العكبري، التبيان في أعراب القرآن ١/ ٥٩٧.
١٦ الحضري، محمد امين، من اسرار حروف الجر في الذكر الكريم، د.ط. (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٩م)، ٣٣٦.

قوله: "لعدتهنّ" للتوقيت، وهنا حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه، والتقدير: أي: "لاستقبالِ عدتِهنّ"[١٧][١٨]((وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه))[١٩]، وذهب الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في تفسيره، الى أنّ التقدير في هذا الموضع هو حال محذوف قد دلّ عليه المعنى المتعلق بالمجرور والتقدير: "مستقبلات لعدتهنّ"[٢٠]، وأبو حيّان لم يستسغ هذا الرأي ((وتقدير الزمخشري هنا حالا محذوفة يدل عليها المعنى يتعلق بها المجرور، أي مستقبلات لعدتهن ليس بجيد؛ لأنّه قدّر عاملا خاصاً ولا يحذف العامل في الظرف والجار والمجرور إذا كان خاصاً؛ بل اذا كان مطلقاً، لو قلت: زيدٌ عندكَ في الدار، تريدُ ضاحكاً عندكَ أو ضاحكاً في الدار لم يجز، فتعليق اللام بقوله: "فطلقوهنّ"، ويُجعلُ على حذف مضاف هو الصحيح))[٢١]، ويبدو ان هناك خلافاً كبيراً بين مذاهب الفقهاء، فمنهم من يرى أن الأولى فيما يُقال في هذه "اللام" انها متعلقة بمحذوف حال، والتقدير: "مستقبلات بطلاقهنّ العدّة" اي الوقت الذي يشرَعْنَ فيه فيها، وهو ما ذهب إليه الزمخشري وخالفه أبو حيّان[٢٢].

ففي تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) ذكر ان اللام للتأقيت، اي ان الطلاق يجب ان يكون في وقت الطهر لا الحيض، ويرى ان من جعل العدة بالحيض؛ فتعلق اللام بمحذوف والتقدير: "مستقبلات" ((طَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ أي في وقتها وهو الطهر، فإن اللام في الأزمان وما يشبهها للتأقيت، ومن عدة العدة بالحيض علق اللام بمحذوف مثل مستقبلات، وظاهره يدل على أن العدة بالأطهار وأن طلاق المعتدة بالأقراء ينبغي أن يكون في الطهر، وأنه يحرم في الحيض من حيث إن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده ولا يدل على عدم وقوعه، إذ النهي لا يستلزم الفساد))[٢٣].

١٧ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١٠/ ١٩٦.

١٨ أبن عطية، أبو محمد عبد الحق. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، د.ط (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ)، الجزء الخامس ٣٢٢.

١٩ الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق. علي بو ملحم، ط١ (بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م)، الجزء الاول ١٣٤.

٢٠ الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمرو الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، د.ط. (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ)، الجزء الرابع ٥٥٢.

٢١ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١٠/ ١٩٦.

٢٢ درويش، محي الدين، اعراب القرآن وبيانه، د.ط. (سوريا: دار الارشاد، ١٤٢٥هـ)، الجزء العاشر ١١٧.

٢٣ البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق. المرعشلي، محمد عبد الرحمن (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ)، الجزء الخامس ٢٢٠.

وفي قوله تعالى (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) (البقرة : ٢٩)، ذهب أبو حيّان الى إعراب "سبع" في الآية الكريمة بدلاً من الضمير في كلمة "فسوّاهنّ"، والتقدير: "فسوّى منهن سبع سماوات"، وهو ما اختاره في هذا الموضع ((وَقَدْ أَعْرَبَ بَعْضُهُمْ سَبْعَ سموات بَدَلاً مِنَ الضَّمِيرِ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ إِعْرَابٌ صَحِيحٌ، نَحْوَ: أَخُوكَ مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ))[٢٤] [٢٥] ولم يجز أبو حيّان اعراب "سبع سموات" منصوبا على المفعول به لاختلال اللفظ والمعنى، إذ قال في تقدير ذلك: ((وَأَجَازُوا فِي سبع سموات أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَسَوَّى منهن سبع سموات، وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، أَمَّا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَإِنَّ سَوَّى لَيْسَ مِنْ بَابِ اخْتَارَ، فَيَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْهُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلِأَنَّهُ يدل على أن السموات كَثِيرَةٌ، فَسَوَّى مِنْهُنَّ سَبْعاً، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذِ المعلوم أن السموات سَبْعٌ، وَأَجَازُوا أَيْضاً أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً ثَانِياً لِسَوَّى، وَيَكُونُ مَعْنَى سَوَّى: صَيَّرَ، وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ تَعَدِّي سَوَّى لِوَاحِدٍ هُوَ الْمَعْلُومُ فِي اللُّغَةِ، فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ، قادِرِينَ عَلى أَنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ. وَأَمَّا جَعْلُهَا بِمَعْنَى صَيَّرَ، فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ، وَأَجَازُوا أَيْضًا النَّصْبَ عَلَى الْحَالِ، فَتَلَخَّصَ فِي نصب سموات أَوْجُهُ الْبَدَلِ بِاعْتِبَارَيْنِ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَمَفْعُولٌ ثَانٍ، وَحَالٌ، وَالْمُخْتَارُ الْبَدَلُ بِاعْتِبَارِ عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَالْحَالُ، وَيَتَرَجَّحُ الْبَدَلُ بِعَدَمِ الِاشْتِقَاقِ))[٢٦].

وقد ردّ محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣ هـ) على أبي حيان في ذلك؛ بان لا وجود لمسوّغ بان يرفض أبو حيّان من اعرب "سبع" على المفعول به ((("سَبْعَ سَماواتٍ" حال إذا كانت سوّى بمعنى الخلق المجرد لأنه دل على العدد المجرد ومثله قوله تعالى: "فتمّ ميقات ربه أربعين ليلة" أو على البدلية من الضمير في فسواهن، وإذا كانت سوّى بمعنى صيّر كانت مفعولا ثانيا وأنكر أبو حيان هذا الإعراب ولا مسوغ لإنكاره))[٢٧] قوله تعالى ((شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)) (آل عمران : ١٨) ((قَرَأَ أَبُو الشَّعْثَاءِ: شُهِدَ، بِضَمِّ الشِّينِ مَبْنِيّاً لِلْمَفْعُولِ، فَيَكُونُ: أَنَّهُ، فِي مَوْضِعِ الْبَدَلِ أَيْ: شَهِدَ وَحْدَانِيَّةَ اللهِ وَأُلُوهِيَّتَهُ وَارْتِفَاعُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى

٢٤ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١/ ٢٨.
٢٥ العكبري، التبيان في أعراب القرآن ١/ ٤٥.
٢٦ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١/ ٢١٨-٢١٩.
٢٧ درويش، اعراب القرآن وبيانه، الجزء الأول ٧٥.

الِابْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوَ الْعِلْمِ يشهدون، وحذف الْخَبَرِ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلاً بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ لِدَلَالَةِ شَهِدَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ فَإِنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ كَانَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَشَهِدَ بِذَلِكَ الْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ))[٢٨]، فأبو حيّان اعتمد في تقديره النحوي اعراب "الملائكة" مبتدأ على عامل الحذف وعلل حذف خبره هو لدلالة المعنى عليه والتقدير: "والملائكةُ وأولو العلم يشهدون"، أو قد تكون "الملائكة" فاعلا مرفوعًا بإضمار فعل محذوف لدلالة الفعل "شهد"، والتقدير: "وشَهِد بذلك الملائكةُ وأولو العلم"، وهناك من أشكل عطف "الملائكة" على ما قبلها لاختلال المعنى المراد[٢٩]. وفي قوله تعالى((ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ)) (الانفال :١٨)، ذهب أبو حيّان الى أنّ اسم الاشارة "ذلكم" في موضع رفع؛ إشارة الى البلاء الحسن ((ذلِكُمْ إِشَارَةٌ إِلَى الْبَلَاءِ الْحَسَنِ وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ وَأَنَّ الله مُوهِنُ مَعْطُوفٌ عَلَى وَلِيُبْلِيَ يَعْنِي أَنَّ الْغَرَضَ إِبْلَاءُ الْمُؤْمِنِينَ وَتَوْهِينُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ))[٣٠]، وقد يحتمل تقدير أبو حيان الرفع هنا إمّا على انّها مبتدأ وخبره محذوف، أو على انّها خبر لمبتدأ محذوف، وعند سيبويه ان "ذلكم" مرفوعة على انّها خبرٌ لمبتدأ محذوف والتقدير "الأمر ذلكم" وأجاز أيضاً وقوعها مبتدأ[٣١]، وأجاز بعض النحويين الى ان "ذلكم" تكون في موضع نصب والتقدير: "فعل ذلك" أو "فعلنا ذلكم" ((يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِتَقْدِيرِ فَعَلَ ذَلِكَ وَأَنَّ مَعْطُوفٌ عَلَى ذلِكُمْ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ وَحَتْمٌ وَسَابِقٌ وَثَابِتٌ وَنَحْوُ هَذَا انْتَهَى، وَقَالَ الْحَوْفِيُّ ذلِكُمْ رفع بالابتداء والخبر محذوف وَالتَّقْدِيرُ ذَلِكُمُ الْأَمْرُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكُمُ الْخَبَرُ وَالْأَمْرُ الِابْتِدَاءُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نصب تَقْدِيرُهُ فَعَلْنَا ذَلِكُمْ وَالْإِشَارَةُ إلى القتل أو إلى إِبْلَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بَلَاءً حَسَناً))[٣٢] [٣٣].

وفي قوله تعالى ((يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ)) (التوبة : ٦٢)، ذهب أبو حيّان الى ان "اللام" في كلمة "ليرضوكم" هي لام التعليل "لام كي" وقد خطّأ من ذهب الى انها جواب القسم ((وَاللَّامُ فِي لِيُرْضُوكُمْ لَامُ كَيْ، وَأَخْطَأَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا جَوَابُ

٢٨ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ٣/ ٦٠.
٢٩ الحلبي، شهاب الدين السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، د.ط.(دمشق: دار القلم، د.ت.)، الجزء الثالث ٧٢.
٣٠ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١/ ٢٩٦-٢٩٧.
٣١ ابو بشير عمر بن عثمان، كتاب سيبويه، (القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م)، الجزء الثالث ١٢٥.
٣٢ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ٥/ ٢٩٧.
٣٣ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢/ ٥١٢.

الْقَسَمِ، وَأُفْرِدَ الضَّمِيرُ فِي أَنْ يُرْضُوهُ لِأَنَّهُمَا فِي حُكْمِ مَرْضِيٍّ وَاحِدٍ، إِذْ رِضَا اللهِ هُوَ رِضَا الرَّسُولِ، أَوْ يَكُونُ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ))[٣٤]، وعلل الى ان افراد "يرضوه" وليس مثنى؛ لان عملية الرضا هي في حكم واحد، وهناك حذف وتقدير في الآية الكريمة، وهذا التقدير فيه خلاف.

فسِيبَوَيْهِ قد سبقه في مسألة الحذف في هذا الموضع من الآية الكريمة على ((أَنَّهُمَا جُمْلَتَانِ، حُذِفَتِ الْأُولَى لِدَلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ: وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ))[٣٥]، فقول سيبويه يشير الى ان "أحق" هي خبر "رسولُهُ" لأنها أقرب له، إذ لا يلزم التفريق بين المبتدأ وخبره وليست خبرا للفظ الجلالة "الله"، فخبره "لفظ الجلالة" محذوف ومقدّر وهو الأقوى[٣٦]، مستشهدا بقول الشاعر[٣٧]:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

والشاهد فيه: حُذف خبر المبتدأ الأول "نحن" لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، والتقدير: نحن بما عندنا راضون، والمبتدأ الثاني "أنت" وخبره "راضٍ".

أمّا مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ فقال: ((أَنَّ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيماً وَتَأْخِيراً، وَتَقْدِيرُهُ: وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ وَرَسُولُهُ. وَقِيلَ: الضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَى الْمَذْكُورِ))[٣٨]، فالمبرد لم يُشِر الى ان هناك حذفاً في الكلام؛ بل تقديما وتأخيراً، باعتبار ان "أحق" هي خبر لفظ الجلالة، ورسوله معطوفا عليه، وقد ردّ أبو حيّان الى ما ذهب إليه سيبويه في هذا الموضع من الآية الكريمة ((فَقَوْلُهُ: مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُمَا جُمْلَتَانِ حُذِفَتِ الْأُولَى لِدَلَالَةِ الثَّانِيَةِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي أَنَّهُمَا عَائِدًا عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ، فَكَيْفَ تَقُولُ حُذِفَتِ الْأُولَى وَلَمْ تُحْذَفِ الْأُولَى؟ إِنَّمَا حُذِفَ خَبَرُهَا، وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى الْخَبَرِ وَهُوَ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، فَلَا يَكُونُ جُمْلَةً إِلَّا بِاعْتِقَادِ كَوْنِ أن يرضوه مبتدأ وأحق الْمُتَقَدِّمُ خَبَرَهُ، لَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ هَذَا الْقَوْلُ: إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُفْرَداً بِأَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَحَقُّ بِأَنْ يُرْضُوهُ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَاللهُ إِرْضَاؤُهُ أَحَقُّ))[٣٩].

٣٤ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ٥/ ٤٥٠.
٣٥ الأندلسي٥/ ٤٥٠.
٣٦ العكبري، التبيان في أعراب القرآن٢/ ٦٤٨.
٣٧ هارون، عبد السلام محمد. معجم الشواهد العربية، د.ط. (القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م)، ٣٠٩.
٣٨ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير٥/ ٤٥٠.
٣٩ الأندلسي٥/ ٤٥٠.

أمّا الضمير في كلمة "يرضوه" فقد أُفرِد في هذا الموضع، والسياق في الآية الكريمة يوحي الى المثنى وليس الى المفرد، المتمثلين بـ "الله ورسوله" وعلل أبو حيّان ذلك؛ انهما في حكم مرضي واحد، فرضا الله تعالى هو رضا الرسول ﷺ، أو قد يكون في الكلام حذفٌ[٤٠]، وافراد الضمير في لفظة "يرضوه" أُريد به عود الضمير الى الاسم الأول وهو لفظ الجلالة ((إِنَّمَا أَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: أَنْ يُرْضُوهُ مَعَ أَنَّ الْمُعَادَ اثْنَانِ لِأَنَّهُ أُرِيدَ عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى أَوَّلِ الِاسْمَيْنِ، وَاعْتِبَارُ الْعَطْفِ مِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ بِتَقْدِيرِ: وَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ وَرَسُولُهُ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ جُمْلَتَيْنِ ثَانِيَتُهُمَا كَالِاحْتِرَاسِ وَحَذْفُ الْخَبَرِ إِيجَازٌ))[٤١].

المبحث الثاني: تقدير المعنى

وفي قوله تعالى ((وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ)) (يوسف :٨٢)، ظاهر الآية في تركيب الآية "وسئل القرية" يشير الى انه مستقيم نحوياً، فهو مؤلف من فعل وفاعل مضمر ومفعول به هو "القريةَ"، لكنه غير مستقيم معنوياً؛ بدلالة "القرية" فهي بأحجارها وأبنيتها غير قادرة على الإجابة على السؤال؛ لأنّها جماد، فلابد ان يكون السؤال موجهاً الى أهل تلك القرية لا إليها، بصفتها بيوتاً واحجاراً، فهم "أهل القرية" وحدهم القادرون على الاجابة على السؤال، والذي حملنا على التقدير في هذا الموضع هو أمر معنوي لا نحوي، والدليل لو ظهر المقدّر في الآية لأصبحت "القرية" مجرورة لا منصوبة، مما يؤدي الى تغير الشكل الخارجي للتركيب، وهو ما ذهب إليه أبو حيّان فهناك مضمر مقدر في هذا الموضع وهو "أهل" ((فَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ أَهْلٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَسَلْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَأَهْلَ الْعِيرِ، إِلَّا أَنْ أُرِيدَ بِالْعِيرِ الْقَافِلَةُ، فَلَا إِضْمَارَ فِي قَوْلِهِ وَالْعِيرَ))[٤٢]، ومن ذلك نجد ان هناك مضافاً محذوفاً من الآية وهو "أهل" وأُقيم المضاف إليه مقامه وهو "القرية".

فكلام العرب فيه الكثير من الحذف والاختصار، أمّا للإيجاز أو للتخفيف أو للبلاغة، وهو ما أشار إليه سيبويه في كتابه ((أنَّك إذا حذفت المضاف تخفيفاً، كما قال عزَّ وجلَّ: "واسأل القرية"، ويطؤهم الطريق، وأنَّما يريدون:أهل القرية وأهل الطريق، وهذا في كلام العرب كثير، فلمَّا حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه فجرى مجراه))[٤٣]، وما قيل

٤٠ الأندلسي ٥/ ٤٥٠.
٤١ بن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ط١ .(لبنان – بيروت: مؤسسة التأريخ، د.ت.)، الجزء العاشر ٢٤٤.
٤٢ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ٦/ ٣١٣.
٤٣ بن عثمان، كتاب سيبويه، الجزء الثالث ٢٤٧.

عن هذه الآية الكريمة يقال عن قول سيبويه : ((بنو فلانٍ يَطَؤُهم الطريقُ، يريد: يَطَؤُهم أهلُ الطريق))[٤٤]، ويشير ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) الى أن الحذف في هذه الجملة من المجاز ((ألا ترى أنك إذا قلت: بنو فلان يطؤهم الطريق، ففيه من السعة إخبارك عمَّا لا يصح وطؤه بما صح وطؤه. فتقول على هذا: أخذنا على الطريق الواطئ لبني فلان، ومررنا بقوم موطوئين بالطريق، ويا طريق طأ بنا بني فلان، أي أدّنا إليهم. وتقول: بني فلان بيته على سنن المارة رغبة في طئة الطريق بأضيافه له. أفلا ترى إلى وجه الاتساع عن هذا المجاز، ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه، فشبهته بهم إذ كان هو المؤدي لهم، فكأنه هم، وأما التوكيد فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان أبلغ من وطء سالكيه لهم، وذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه، وثابتة بثباته. وليس كذلك أهل الطريق؛ لأنهم قد يحضرون فيه ويغيبون عنه، فأفعالهم أيضاً كذلك))[٤٥]، وممّا تقدّم من كلام ابن جني يتضح ان المضاف قد حُذِف مجازاً من قولهم "بنو فلان يطؤهم الطريقُ": لأنّه أخبر عمّا لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه، وهذا النوع من الحذف المجازي يجعل التعبير أكثر قوة وبلاغة في الكلام وهو ما اتسم به القرآن الكريم في أغلب آياته.

ومن المفسرين من ذهب الى هذا الرأي، الحذف هنا من المجاز، ((ثم استشهدوا بأهل القرية التي كانوا فيها وهي مصر، قاله ابن عباس وغيره، وهذا مجاز، والمراد أهلها، وكذلك قوله: وَالْعِيرَ، هذا قول الجمهور، وهو الصحيح))[٤٦]، ومنهم من يرى ان المعنى في هذا الموضع فيه وجهان، احدهما: أهل القرية، والآخر: هي الأبنية نفسها وهو من باب الاعجاز ((واسأل القرية التي كنا فيها، أَيْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَأَهْلَ الْعِيرِ، وَقِيلَ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْقَرْيَةَ يُرَادُ بِهَا نَفْسُ الجماعة، والثاني: أن المراد الْأَبْنِيَةِ نَفْسِهَا لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ نَبِيٌّ صَاحِبُ مُعْجِزَةٍ))[٤٧]، وقد تبنّى هذا الرأي أبو حيّان أيضا بقوله: ((وَأَحَالُوا فِي تَوْضِيحِ الْقِصَّةِ عَلَى نَاسٍ حَاضِرِينَ الْحَالَ فَيَشْهَدُونَ بِمَا سَمِعُوا، وَعَلَى نَاسٍ غُيَّبٍ يُرْسَلُ إِلَيْهِمْ فَيَسْأَلُونَ، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ: بَلْ أَحَالُوهُ عَلَى سُؤَالِ الْجَمَادَاتِ وَالْبَهَائِمِ حَقِيقَةً، وَمِنْ حَيْثُ هُوَ نَبِيٌّ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِالْحَقِيقَةِ، وَحَذْفُ الْمُضَافِ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورُ))[٤٨]، ويتضح ممّا سبق ان الحذف في

٤٤ بن عثمان، الجزء الاول ٢١٣.
٤٥ ابو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، د.ط. (مصر: الهيأة المصرية العامة للكتاب، د.ت.)، الجزء الثاني ٤٤٨.
٤٦ ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٣/ ٢٧١.
٤٧ الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن، د.ط. (بيروت: عيسى البابي الحلبي وشركاه، م١٩٥٧)، الجزء الثالث ١٤٨.
٤٨ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ٦/ ٣١٣.

الآية السابقة هو حذف مجازي، فلو ظهر المقدر، المضاف، لتغير الحكم الإعرابي الخارجي للجملة، ولتحول المضاف إليه من حالته الاعرابية التي هو عليها الى اسم مجرور، وهنا التقدير اقتضاه المعنى لا الاعراب، والدليل ان هذا المقدَّر لا يدخل في الاعراب. وفي قوله تعالى ((لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ)) (الانبياء :٢٢)، وقعت "إلّا" في الآية الكريمة صفة بمعنى "غير" فاعرب الاسم الذي بعدها مرفوعًا بأعرابها وهو لفظ الجلالة "الله[٤٩] [٥٠]، وهو تقدير معنى لا اعراب، فلو أحللنا "غير" محل "إلاّ" لما بقي لفظ الجلالة مرفوعًا ولأصبح مجرورا، والتقدير هو: "غيرُ اللهِ"، ويمتنع البدل في لفظ الجلالة في هذا الموضع، ولا يجوز نصبه "لفظ الجلالة" على الاستثناء ايضا؛ لفساد المعنى وهو ما ذهب اليه أبو حيّان في تفسيره لهذه الآية ((وَقِيلَ: يَمْتَنِعُ الْبَدَلُ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ إِيجَابٌ وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ لِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنَّهُ فَاسِدٌ فِي الْمَعْنَى وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَوْ جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْداً لَقَتَلْتُهُمْ كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّ الْقَتْلَ امْتَنَعَ لِكَوْنِ زَيْدٍ مَعَ الْقَوْمِ، فَلَوْ نُصِبَ فِي الْآيَةِ لكان المعنى فساد السموات وَالْأَرْضِ امْتَنَعَ لِوُجُودِ اللهِ مَعَ الْآلِهَةِ، وَفِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ الْإِلَهِ مَعَ الله، وَإِذَا رُفِعَتْ عَلَى الْوَصْفِ لَا يَلْزَمُ مِثْلُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَوْ كانَ فِيهِما غَيْرُ اللهُ لَفَسَدَتا والْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ آلِهَةٌ هُنَا نَكِرَةٌ، وَالْجَمْعُ إِذَا كَانَ نَكِرَةً لَمْ يُسْتَثْنَ مِنْهُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ لِأَنَّهُ لَا عُمُومَ لَهُ بِحَيْثُ يَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى لَوْلَا الِاسْتِثْنَاءُ انْتَهَى))[٥١] [٥٢] [٥٣]، واختلف النحاة في اعراب "الّا" في هذا الموضع، فذهب فريق الى أنّها تفيد الاستثناء وما بعدها لفظ الجلالة "الله" يعرب بدلاً من الآلهة، وقد ردّ ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) هذا الرأي، ((فَلَا يجوز فِي إِلَّا هَذِه أَن تكون للاستثناء من جِهَة الْمَعْنى إِذْ التَّقْدِير حِينَئِذٍ لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة لَيْسَ فيهم الله لفسدتا وَذَلِكَ يَقْتَضِي بمفهومه أَنه لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة فيهم الله لم تفسدا وَلَيْسَ ذَلِك الْمُرَاد وَلَا من جِهَة اللَّفْظ لِأَن آلِهَة جمع مُنكر فِي الْإِثْبَات فَلَا عُمُوم لَهُ فَلَا يَصح الِاسْتِثْنَاء مِنْهُ))[٥٤]، وفي ردّ ابن هشام الى من ذهب الى اعراب "إلّا" بدلًا، إذ نسبه للمبرد (ت ٢٨٥ هـ) فقال: ((إنّ اسْم الله تَعَالَى بدل من آلِهَة وَيَرِدهُ أَن الْبَدَل فِي بَاب الِاسْتِثْنَاء مُسْتَثْنى

٤٩ العكبري، التبيان في اعراب القرآن ٢/ ٩١٤.
٥٠ الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤/ ٢٣٩.
٥١ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ٧/ ٤٢٠.
٥٢ العكبري، التبيان في اعراب القرآن ٢/ ٩١٤.
٥٣ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الجزء الثالث ١١٠.
٥٤ الانصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ١/ ٩٩.

مُوجب لَهُ الحكم أما الأول فَلِأَن الِاسْتِثْنَاء إِخْرَاج وَمَا قَامَ أحد إِلَّا زيد مُفِيد لإِخْرَاج زيد وَأما الثَّانِي فَلِأَنَّهُ كلما صدق مَا قَامَ أحد إِلَّا زيد صدق قَامَ زيد وَاسم الله تَعَالَى هُنَا لَيْسَ بمستثنى وَلَا مُوجب لَهُ الحكم))[٥٥]، وما نسبه ابن هشام في اعراب "إلّا" بدلًا الى المبرد غير دقيق؛ فعن طريق تحققي من المسألة وجدت ان المبرد لم يخالف رأي أغلب النحاة، وانّه متفق الى ان "إلّا" هنا وضعت موضع "غير" وهي وما تلاها نعت لـ "آلهة"، وقد ذكر ذلك في بَاب مَا تقع فِيهِ إِلَّا وَمَا بعْدهَا نعتا بِمَنْزِلَة غير وَمَا أضيفت إِلَيْهِ ((لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة إِلَّا الله لفسدتا" الْمَعْنى وَالله أعلم لَو كَانَ فيهمَا آلِهَة غير الله))[٥٦].

وممّا تقدّم يتضح ان المراد من الآية هو نفي الآلهة المتعددة وإثبات الإله الواحد؛ لذا لا يصح الاستثناء بالنصب؛ لأنّ المعنى يكون: لو كان فيهما آلهة ليس الله معها لفسدتا ولكنهما لم تفسدا لوجود الله معها، وهذا معنى فاسد وباطل، ولا يصح ان يُعرب لفظ الجلالة "الله" بدلاُ من "آلهة"؛ فلو صحّت البدلية لجاز احلال لفظ الجلالة "الله" مكان "آلهة" فيكون التقدير: لو كان فيهما الله لفسدتا، وحاشا لله، فهذا ايضا معنى فاسد وباطل، فتعيّن ان تكون "إلّا" بمعنى "غير"؛ إذ افادت معنى الوحدانية لله عَزَّ وجَلَّ وتَفرُّده بالألوهية[٥٧].

وفي قوله تعالى ((وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ)) (الحشر:٩)، في هذه الآية الكريمة هناك عطف جملة هي "والإيمان" وقد حُذف عاملها على جملة أخرى عاملها موجود فيها وهي "تبوّؤا الدار"، ((وَالْإِيمَانَ مَعْطُوفٌ عَلَى الدَّارَ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، وَالْإِيمَانُ لَيْسَ مَكَاناً فَيُتَبَوَّأُ. فَقِيلَ: هُوَ مِنْ عَطْفِ الْجُمَلِ، أَيْ وَاعْتَقَدُوا الْإِيمَانَ وَأَخْلَصُوا فِيهِ))[٥٨]، والمشكل هنا عند بعض النحاة والمفسرين أنه لا يصح ان يعمل هذا العامل الظاهر في الجملة الثانية؛ لفساد المعنى، والتقدير: أي اعتقدوا أو أخلصوا الإيمان[٥٩ ٦٠]، إذ لا يجوز نصب "الايمان" بالفعل "تبوؤا"؛ لأنّ التبوؤ يكون للمنزل لا للأيمان، فلو أعملنا "التبوؤ" في

٥٥ الانصاري١/ ٩٩.
٥٦ المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الله، المقتضب، د.ط. (بيروت: دار الكتب، د.ت.)، الجزء الرابع ٤٠٨.
٥٧ الشعراوي، محمد متولي. تفسير الشعراوي، د.ط. (مصر: مطابع اخبار اليوم، د.ت.)، الجزء الحادي عشر ٦٤٥٨.
٥٨ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١٠/ ١٤٣.
٥٩ الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر التفسير الكبير (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، الجزء التاسع والعشرون ٥٠٨.
٦٠ الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٢٤.

"الايمان" لفسد المعنى؛ لأنّ التبوؤ هو التهيؤ، يقال: بوّأتُ له منزلا، أي: هيّأته له[٦١] [٦٢]، وقد اختلف النحويون في تقدير العامل فذهب فريق الى اضمار عامل ملائم لما بعد الواو ناصب له، وعليه يكون العطف بعد الاضمار من باب عطف الجمل، وهو مذهب الجمهور[٦٣]، وذهب قوم الى تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما، بمعنى: انهم ضمنوا العامل الاول معنى يتسلط به عليهما، وهنا عطفوا مفرداً على مفرد، وهو تخريج ابي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) والمبرد[٦٤]، وذهب ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) مذهبا قد جمع فيه بين المذهبين السابقين، بان هناك عاملا محذوفا، وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد ((قَالَ ابْن مَالك وَعطف عَامل حذف وَبَقِي معموله على) عَامل "ظَاهر يجمعهما معنى" وَاحِداً نَحْو قَوْله تَعَالَى: "تَبَوءُوا الدَّارَ وَالإِيمانَ" أَصله واعتقدوا الْإِيمَان أَو اكتسبوا فاستغنى بمفعوله عَنهُ لِأَن فِيهِ وَفِي "تبوءوا" معنى لازموا وألفوا))[٦٥]، أمّا أبو حيّان فاختار التفصيل في هذا الموضع فرجّح التضمين تارةً والاضمار تارةً أخرى، معتمداً على صحة نسبة العامل الظاهر لما يليه، فاذا صحت نسبة العامل الظاهر لما يليه حقيقة تعين في الثاني الاضمار، وان لم تصح نسبته اليه حقيقة رجّح التضمين لتعذر الاضمار ((وَقَالَ أَبُو حَيَّان فِي الارتشاف: الَّذِي اخْتَارَهُ التَّفْصِيل وَذَلِكَ أَنه "إِن صَحَّ نسبة" الْعَامِل الأول "الظَّاهِر لما يَلِيهِ حَقِيقَة فالإضمار مُتَعَيّن فِي الثَّانِي" لِأَنَّهُ أَكثر من التَّضْمِين نَحْو "يجدع الله أَنفه وَعَيْنَيْهِ" أَي ويفقأ عَيْنَيْهِ فنسبة الجدع إِلَى لْأنف حَقِيقَة "وَإِلَّا" أَي وَإِن لم يَصح نسبته إِلَيْهِ حَقِيقَة "فالتضمين" مُتَعَيّن فِي الثَّانِي لتعذر الْإِضْمَار نَحْو علفت الدَّابَّة تبنا وَمَاء أَي أطعمتها أَو غذوتها "وَالْأَكْثَر" على "أَنه" أَي التَّضْمِين "ينقاس" وضابطه أَن يكون الأول وَالثَّانِي يَجْتَمِعَانِ فِي معنى عَام لَهما وَمنع بَعضهم قِيَاسه))[٦٦].

ومما تقدّم في هذه المسألة، يبدو انها جمعت بين تقديرين: تقدير اعراب وتقدير معنى، وقد راعى

٦١ الازهري، خالد بن عبدالله الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، د.ط. (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م)، الجزء الثاني ١٨٨.

٦٢ الشافعي، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط١ (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، الجزء الثالث ١٧٤.

٦٣ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق. هنداوي، عبد الحميد (مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.)، الجزء الثالث ١٨٩.

٦٤ ابن هشام، عبد الله بن يوسف، اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، د.ط. (د.م.: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.)، الجزء الثاني ٢١٧.

٦٥ الاسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الجزء الثالث ١٨٩.

٦٦ الاسيوطي، الجزء الثالث ١٨٩-١٩٠.

النحويون في هذه الشواهد المعنى والاعراب، فالمعنى بأنهم اختاروا عاملا ملائما له؛ حتى تصح الجملة من ناحية المعنى لا اللفظ خاصة ذلك الواو تفيد معنى التشريك، فمن غير المعقول اشتراك "الدار والايمان" بنفس الفعل، والإعراب في تقدير عامل نصب لما بعد الواو، لأنّه لا يجوز عندهم وجود منصوب من غير ناصب. وفي قوله تعالى ((وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى)) (البقرة:٥٧)، اعربت "الغمام" مفعولاً به على أحد الوجهين: الأول: على تقدير "بالغمام" على اسقاط حرف الجر، النصب على نزع الخافض، والثاني : ليس على اسقاط حرف الجر، فتكون "ظللنا" بمعنى "جعلنا"، وهو ما ذهب إليه أبو حيّان ((وَظَلَّلْنا عَلَيْكُمُ الْغَمامَ: مَفْعُولٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، أَيْ بِالْغَمَامِ، كَمَا تَقُولُ: ظَلَّلْتُ عَلَى فلان بالرداء، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ لَا عَلَى إِسْقَاطِ الْحَرْفِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى جَعَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ ظُلَلًا))[٦٧]، وقد اختار أبو حيّان الوجه الثاني وهو ما ذهب اليه صاحب التبيان ((قَوْلُهُ تَعَالَى: "وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ": أَيْ جَعَلْنَاهُ ظُلًّا، وَلَيْسَ كَقَوْلِكَ: ظَلَّلْتُ زَيْدًا بِظِلٍّ ; لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الْغَمَامُ مَسْتُورًا بِظِلٍّ آخَرَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ بِالْغَمَامِ، وَ "الْغَمَامَ": جَمْعُ غَمَامَةٍ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ هُوَ جِنْسٌ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْوَاحِدَ زِدْتَ عَلَيْهِ التَّاءَ))[٦٨]، فظاهر الآية "وظللنا عليكم الغمام" هو على الوجه الأول كقولك " ظَلَّلْتُ زَيْدًا بِظِلٍّ"، فيكون الغمام قد ظلّل علينا، اي: جُعِل الغمام مستورا بظلٍ آخر، أو جُعِلَ عَلَى الْغَمَامِ شَيْءٌ يَكُونُ ظُلَّةً لِلْغَمَامِ وقد رُدّ هذا الرأي على ما ذُكر آنفا، فتقدير المعنى عند أبي حيّان في هذا الموضع يكون: " جَعَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ ظُلَلًا" ((فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي يَكُونُ فَعَّلَ فِيهِ، بِجَعْلِ الشَّيْءِ بِمَعْنَى مَا صِيغَ مِنْهُ كَقَوْلِهِمْ: عَدَلْتُ زَيْدًا، أَيْ جَعَلْتُهُ عَدْلًا، فَكَذَلِكَ هَذَا مَعْنَاهُ: جَعَلْنَا الْغَمَامَ عَلَيْكُمْ ظُلَّةً، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَكُونُ فَعَّلَ فِيهِ بِمَعْنَى أَفْعَلَ، فَيَكُونُ التَّضْعِيفُ أَصْلُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى فِعْلٍ يُعَدَّى بِعَلَى، فَكَانَ الْأَصْلُ: وَظَلَّلْنَاكُمْ، أَيْ أَظْلَلْنَاكُمْ بِالْغَمَامِ، نَحْوَ مَا... ثُمَّ ضُمِّنَ ظَلَّلَ مَعْنَى كَلَّلَ أَوْ شِبْهَهُ مِمَّا يُمْكِنُ تَعْدِيَتُهُ بِعَلَى، فَعَدَّاهُ بِعَلَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ مَعَانِي فَعَّلَ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، إِذْ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أن الغمام ظلل علينا، فَيَكُونُ قَدْ جُعِلَ عَلَى الْغَمَامِ شَيْءٌ يَكُونُ ظُلَّةً لِلْغَمَامِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمَعْنَى، وَاللهُ أَعْلَمُ، مَا ذَكَرَهُ الْمُفَسِّرُونَ))[٦٩] [٧٠] [٧١].

٦٧ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١/ ٣٤٥.
٦٨ العكبري، التبيان في اعراب القرآن ١/ ٦٥.
٦٩ الأندلسي، البحر المحيط في التفسير ١/ ٣٤٥.
٧٠ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الجزء الاول ١٤٢.
٧١ الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، التفسير الكبير (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ)، الجزء الثالث ٥٢٢.

أهم النتائج التي توصل اليها الباحث

١ـ ان للتقدير النحوي أثرًا في تحديد الدلالة في عموم اللغة والقرآن الكريم.

٢ـ القرائن اللغوية في التقدير تكون لفظية ومعنوية، وتُعرف من طريق التركيب.

٣ـ اعتمد أبو حيّان في تقديراته النحوية تارة على الصناعة النحوية، وتارة على الدلالة، وتارة على السياق.

٤ـ ان التقدير النحوي الذي يخضع للمعطيات اللغوية هو ضمانة لفهم دلالات الآيات القرآنية وبعيدا عن التأويلات الفاسدة.

٥ـ هناك خلاف بين النحاة والمفسرين حول التقديرات النحوية الخاصة بآيات الذكر راجع الى الخلفية الفكرية والمذهبية.

المصادر

القرآن الكريم
أبو المكارم، علي. الحذف والتقدير في النحو العربي. د.ط. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
ابن جني، ابو الفتح عثمان. الخصائص. د.ط. مصر: الهيأة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
ابن عطية، أبو محمد عبد الحق. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب. ط٣. بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف. اوضح المسالك الى الفية ابن مالك. د.ط. د.م.: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
الأندلسي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. البحر المحيط في التفسير. د.ط. بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
الازهري، خالد بن عبدالله الجرجاوي. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
الانصاري، ابن هشام جمال الدين. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب. د.ط. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.
البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ.
الحضري، محمد امين. من اسرار حروف الجر في الذكر الكريم. د.ط. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٩م.
الحلبي، شهاب الدين السمين. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. د.ط. دمشق: دار القلم، د.ت.
الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر. التفسير الكبير. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ.
الزبيدي، محمد بن محمد. تاج العروس من جواهر القاموس. د.ط. دار الهداية، د.ت.
الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن. د.ط. بيروت: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٥٧م.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. المفصل في صنعة الإعراب. ط١. بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمرو. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. د.ط. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧م.
السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.
الشافعي، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
الشعراوي، محمد متولي. تفسير الشعراوي. د.ط. مصر: مطابع اخبار اليوم، د.ت.
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. التبيان في أعراب القرأن. د.ط. د.م.: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
اللبدي، محمد سمير. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة؛ دار الفرقان، ١٩٨٥م.
المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الله. المقتضب. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
الملح، حسن خميس. نظرية الاصل والفرع في النحو العربي. د.ط. عمان، الأردن: دار الشروق، ٢٠٠١م.
بن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. ١ط. لبنان – بيروت: مؤسسة التأريخ، ٢٠٠٠م.
بن عثمان، ابو بشير عمر. كتاب سيبويه. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
درويش، محي الدين. اعراب القرآن وبيانه. د.ط. سوريا: دار الارشاد، ١٤٢٥هـ.
مصطفى، ابراهيم. إحياء النحو. د.ط. القاهرة، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٧٢م.
هارون، عبد السلام محمد. معجم الشواهد العربية. د.ط. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م.

أبو المكارم، علي. الحذف والتقدير في النحو العربي. د.ط. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
ابن جني، ابو الفتح عثمان. الخصائص. د.ط. مصر: الهيأة المصرية العامة للكتاب، د.ت.
ابن عطية، أبو محمد عبد الحق. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
ابن منظور، جمال الدين. لسان العرب. ط٣. بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ.
ابن هشام، عبد الله بن يوسف. اوضح المسالك الى الفية ابن مالك. د.ط. د.م.: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
الأندلسي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. البحر المحيط في التفسير. د.ط. بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
الازهري، خالد بن عبدالله الجرجاوي. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
الانصاري، ابن هشام جمال الدين. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب. د.ط. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥م.
البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد. أنوار التنزيل وأسرار التأويل. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ.
الحضري، محمد امين. من اسرار حروف الجر في الذكر الكريم. د.ط. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٩.
الحلبي، شهاب الدين السمين. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. د.ط. دمشق: دار القلم، د.ت.
الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر. التفسير الكبير. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ.
الزبيدي، محمد بن محمد. تاج العروس من جواهر القاموس. د.ط. دار الهداية، د.ت.
الزركشي، بدر الدين. البرهان في علوم القرآن. د.ط. بيروت: عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٥٧م.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. المفصل في صنعة الإعراب. ط١. بيروت: مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمرو. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. د.ط. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧م.
السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. مصر: المكتبة التوفيقية، د.ت.
الشافعي، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
الشعراوي، محمد متولي. تفسير الشعراوي. د.ط. مصر: مطابع اخبار اليوم، د.ت.
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. التبيان في أعراب القرأن. د.ط. د.م.: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
اللبدي، محمد سمير. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة؛ دار الفرقان، ١٩٨٥م.
المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الله. المقتضب. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
الملح، حسن خميس. نظرية الاصل والفرع في النحو العربي. د.ط. عمان، الأردن: دار الشروق، ٢٠٠١م.
بن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير. ١ط. لبنان – بيروت: مؤسسة التأريخ، ٢٠٠٠م.
بن عثمان، ابو بشير عمر. كتاب سيبويه. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
درويش، محي الدين. اعراب القرآن وبيانه. د.ط. سوريا: دار الارشاد، ١٤٢٥هـ.
مصطفى، ابراهيم. إحياء النحو. د.ط. القاهرة، مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ١٩٧٢م.
هارون، عبد السلام محمد. معجم الشواهد العربية. د.ط. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢م.

References

Holy Quran.

Abu Al-Makarim, Ali. Al-Hadhf wa Al-Taqdeer fi Al-Nahu Al-Arabi. Cairo: Dar Ghareeb for Printing, Publishing and Distribution, 2008.

Al-Akbari, Abu Al-Baqa' Abdullah bin Al-Hussein. Al-Tibyan fi I'rab Al-Quran. Issa Al-Babi Al-Halabi and partners.

Al-Andalusi, Atheer Al-Din Abu Hayan Mohammed bin Yousuf bin Ali bin Yousuf bin Hayan. Al-Bahr Al-Muhit Fi Al-Tafsir. Beirut: Dar Al-Fikr, 1420 Hijri.

Al-Ansari, Ibn Hisham Jamal Al-Din. Mughni Al-Labeeb An Kutub Al-A'aarib. Damascus: Dar Al-Fikr, 1985.

Al-Azhari, Khalid bin Abdullah Al-Jarjawi. Sharh Al-Tasreeh Ala Al-Tawdih Aw Al-Tasreeh bi Madmoun Al-Tawdih fi Al-Nahu. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Ilmiyah, 2000.

Al-Baydawi, Nasir Al-Din Abu Said. Anwar Al-Tanzil wa Asrar Al-Ta'wil. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, 1418 Hijri.

Al-Hadari, Mohammed Amin. Min Asrar Huroof Al-Jarr fi Al-Dhikr Al-Karim. Cairo: Maktaba Wahba, 1989.

Al-Halabi, Shihab Al-Din Al-Samin. Al-Durr Al-Masoon fi Uloom Al-Kitab Al-Maknoon. Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Labdi, Mohammed Samir. Mu'jam Al-Mustalahat Al-Nahwiya wa Al-Sarfiya. 1st ed. Beirut: Al-Risalah Foundation; Dar Al-Furqan, 1985.

Al-Melh, Hassan Khamees. Nazariyat Al-Asl wa Al-Far' fi Al-Nahu Al-Arabi. Amman, Jordan: Dar Al-Shurooq, 2001.

Al-Mubarrad, Mohammed bin Yazid bin Abdullah. Al-Muqtadab. 1st ed. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Ilmiyah.

Al-Razi, Abu Abdullah Mohammed bin Omar. Al-Tafsir Al-Kabir. Beirut: Dar Ihya' Al-Turath Al-Arabi, 1420 Hijri.

alshaafieayi, mohammed bin Ali. hashiat alsabaan on the explanation of Al-Ashmuni on Alfiyat Ibn Malik. Beirut, Lebanon: Dar Al-Kitab Al-Ilmiyah, 1997.

Al-Sha'rawi, Mohammed Metwally. Tafsir Al-Sha'rawi. Egypt: Akhbar Al-Youm Press.

Al-Suyuti, Jalal Al-Din. Hama' Al-Hawama' fi Sharh Jami' Al-Jawami'. Egypt: Al-Maktaba Al-Taufiqiyah

Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amro bin Ahmed. Al-Mufassal fi San'at Al-I'rab. 1st ed. Beirut: Maktaba Al-Hilal, 1993.

Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amro. Al-Kashaf An Haqa'iq Ghawamid Al-Tanzil. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1407 Hijri.

Al-Zarkashi, Badr Al-Din. Al-Burhan fi Uloom Al-Quran. Beirut: Issa Al-Babi Al-Halabi and partners, 1957.

Al-Zubaidi, Mohammed bin Mohammed. Taj Al-Arous Min Jawahir Al-Qamus. Dar Al-Hidayah.

Bin Ashour, Mohammed Taher. Al-Tahrir wa Al-Tanwir. 1st ed. Beirut, Lebanon: Al-Tarikh Foundation, 2000.

Bin Uthman, Abu Bashir Omar. Kitab Sibawayh. Cairo, Egypt: Maktaba Al-Khanji, 1988.

Darwish, Mohi El-Din. I'rab Al-Quran wa Bayanuh. Syria: Dar Al-Irshad, 1425 Hijri.

Harun, Abdul Salam Mohammed. Mu'jam Al-Shawahid Al-Arabia. Cairo, Egypt: Maktaba Al-Khanji, 2002.

Ibn Atiyah, Abu Mohammed Abdul Haq. Al-Muharrar Al-Wajiz Fi Tafsir Al-Kitab Al-Aziz. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Ilmiyah, 1422 Hijri.

Ibn Hisham, Abdullah bin Yousuf. Oudah Al-Masalik ila Alfiyat Ibn Malik. Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution.

Ibn Jinni, Abu Al-Fath Uthman. Al-Khasa'is. Cairo: The Egyptian General Book Authority.

Ibn Manzoor, Jamal Al-Din. Lisan Al-Arab. 3rd ed. Beirut: Dar Sader, 1414 Hijri.

Mustafa, Ibrahim. Ihya' Al-Nahu. Cairo, Egypt: Committee of Authorship and Translation Press, 1972.